

أذاً، و في نفس الوقت، في الاغلب، رفع الفائدة سيحد فقط من التذبذب الحاده في تدفقات رؤوس الاموال والتي قد تجد في سعر الفائدة الاضافي بعض الاطمئنان ضد ارتفاع تدريجي في سعر صرف الدولار مقابل الجنيه خلال ٢٠١٨ نتيجة ارتفاع معدل التضخم وتجد فيه بعض المجاراه مع ارتفاعات محتمله في سعر الفائدة علي الدولار في الاشهر القليلة القادمة. في اوقات الاصلاح الاقتصادي الشامل في الدول الناشئة، تبدأ صناديق الاستثمار الاجنبيه في مطارده العوائد المرتفعه خاصه في ظل الانخفاض الشديد في عوائد الاستثمار في الدول المتقدمه في الوقت الحالي. ا. دعم يدار من قبل الحكومة المركزية ١. دعم سلعي عيني: مثال: بنزين و سولار و اسمدة ازوتية. ٢. دعم سلعي نقدي: مثال: برنامج تكافل و كرامة. ب. دعم يدار من قبل البنك المركزي ١. دعم سعر الصرف: مثال: انخفاض الاحتياطي خلال السنة الماضية كان لهذا السبب و لتجنب صدمة تضخمية في مصر. توفر البنوك قروض لقطاعات مستهدفة بأسعار فايدة تقل عن سعر الفائدة المتوافق مع سعر الفائدة الأساسي الذي يتم تحديده من قبل البنك المركزي: مثال: مبادرات البنك المركزي في مصر. مثلاً، يتم دعم شراء الاستهلاك القليلة ذات التعريف المنخفضة برفع السعر للشراء العالية ذات الدخل و الاستهلاك المرتفع. و في الهيئة العامة للبترول، لكوريدور simplified ١. في ٢٢ سبتمبر، ستجتمع لجنة السياسة النقدية في البنك المركزي لتحديد اسعار الفائدة الرئيسية او ما يسمى بالكوريدور Policy interest rate corridor الحد الأعلى = سعر فايدة يقرض به المركزي البنوك الحد الادني = سعر فايدة لايداع فايض السيولة لدي البنوك في البنك المركزي للتنويه: بالانجليزية، inter يعني "ما بين" و لذا الانتربنك = ما بين البنوك. و لذا، سعر الإيداع للكور يدور = بنوك تودع فايض سيولة عند المركزي = الحد الادني سعر الإقراض للكوريدور = بنك مركزي يقرض البنوك سيولة = الحد الاقصى Upper bound for interbank rates بغرض السيطرة علي متوسط سعر الفائدة اليومي ما بين البنوك (بنوك بتسلف بعضها فايض سيولة) داخل نطاق الكوريدور. يقوم المركزي بادارة عطاءات الإيداع أسبوعياً (deposit auctions) لادارة مستويات السيولة بصورة استباقية. الأموال الساخنة (الأموال الساخنة) استثمارات استثمار قصيرة الاجل (تدفقات المحفظة قصيرة الأجل) انظر الي استثمارات قصيرة الاجل في مارك واذون وسندات متداولة (قابلة للتفاوض) وقابلة للتصفية (تصفية) في وقت قصير نسبياً. ملخص السيولة لا يتم سحبها الا اذا تم ايداعها لدي البنك المركزي. البنك المركزي هو الذي يصدر السيولة و هو الذي يسحبها. انتقالها من فرد الي فرد او من فرد الي حكومة او من فرد الي بنك ما هو الاتبادل سيولة و ليس سحب سيولة. و بناء علي ما سبق غير صحيح مطلقاً ان يعزي ارتفاع السيولة في اي وقت من الاوقات لارتفاع ودايع الافراد في البنوك. لو الكاش كان تحت المخدة = بنكنوت مصدره المركزي بس حضرتك سحبتة و حطيتة في البيت. و لو حضرتك اخذته في كيس و اودعته في البنك و سابه في الخزنة او اودعه لدي المركزي = نفس حجم السيولة بس انتقلت من صورة بنكنوت مع حضرتك الي صورة حفظ إلكتروني في المركزي. مستحيل فرد او شركة او اي ما كان يزود معروض البنكنوت (كأبسط صور السيولة) لان المطبعة مقرها في المركزي (الهرم و العاصمة الإدارية الجديدة). بناء علي الكثير من التعليقات التي تربط كلمتي: تحرير سعر الصرف = انهيار قيمة الجنيه ١. تحرير سعر الصرف = عدم تدخل المركزي في سوق الانتربنك الدولار بضح احتياطي. اذا، التغيير في مستوي الاحتياطي لدي البنك المركزي لايد أن يقارب الصفر و لا يتم التدخل الا في حالات الصدمات المؤقتة. ٢. و لكن، تحرير سعر الصرف = انضباط الإنفاق المحلي في هذا النظام، اذا، فالأفضل هو رفع اسعار الفائدة للسيطرة علي الطلب الكلي (اساس المشكلة) و ليس ضخ احتياطي لعلاج العرض (الضغط علي سعر الصرف). ٣. و في نظام سعر الصرف المحرر، تلتزم المالية أيضاً بظبط الإنفاق العام حتي لا يؤدي ارتفاع الإنفاق عن طريق مباشر او غير مباشر (multiplier effect) الي ارتفاع الطلب المحلي و بالتالي الواردات بصورة مبالغ فيها. اذا، تحرير سعر الصرف. ١. يترك مؤشر او ترمومتر قياس الخلل في ميزان المدفوعات يعمل بكامل حريته حتي تكون اشارته دقيقة لما يحدث في الاقتصاد. ٢. و اذا ما أردت عدم انفلاته، لا اكبتة و لا اشوهه بل اسيطر علي اصل المرض الذي يكمن في عجز ميزان المعاملات الجارية و الذي يعكس خلل بين الإنفاق المحلي و الدخل القومي. هذا ما اقصد في كل كتابتي عن تحرير سعر الصرف. علاج المرض و ليس العرض. سندات الحكومة الأمريكية المؤمنة ضد مخاطر التضخم للتخليص: ٢. البنوك تقرض السيولة الفاءضة و كل قررض يخلق وديعة عن طريق money multiplier ٣. الودائع هي وسيلة دفع عن طريق استخدام شيكات او تحويلات او كروت دفع و بالتالي فهي صورة اساسية من صور للنقود بالرغم من انها غير مطبوعة في صورة بنكنوت مثلما يفعل المركزي. ٤. نقود كثيرة تطارد سلع قليلة = تضخم كلاسيكي ناتج عن الطلب و ليس عن العرض في مصر: النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يقدر ب ٥.٥% في ٢٠٢٢ النمو السنوي في MOJ في يوليو ٢٠٢٢ = ٣٠% و ده رقم مرتفع جداً لأنه يساوي زيادة في فاءض السيولة بحوالي ٣٠٠ مليار جنيه. اذا.

ازاي اخلي المنتج المصري سعره رخيص للتصدير: هناك طريقتين لا ثالث لهما. ١. خفض سعره في مصر و ده اسمه real adjustment. ٢. خفض سعر الصرف و ده اسمه nominal adjustment مثال بسيط لفهم المفهوم اعلاه ١. سعر صرف الجنيه مقابل الدولار = ١٠. ٢. سعر قلم رصاص في مصر = ١٠ جنيه يعني ١ دولار. ٣. سعر نفس القلم الرصاص في أمريكا نص دولار اذا، ١. سعر القلم ينزل ل ٥ جنيه و ده يحتاج انخفاض في التكلفة بحوالي ٥٠%. طبعاً، ٢. رفع إنتاجية العامل اضعاف ما هي عليه الآن اول حل محتاج رأسمال كبير جدا و سوق ضخم لضمان بيع المنتج بكميات ضخمة. ثاني حل محتاج تدريب و تعليم مكثف و ده ممكن و فعلاً يحصل في بعض القطاعات في مصر و لكن هياخذ وقت. ثالث حل صعب جداً نظراً لأهمية تقليص العجز في الموازنة و خفض الدين العام. و لذا، الـ nominal adjustment عن طريق خفض سعر الصرف دائماً ما يكون أسهل و أسرع حل في دولة زي مصر و سيظل الحل المؤلم الوحيد اذا ما استمر غياب الـ real adjustment. كيف يؤثر التغير في سعر الصرف في معدل كفاية رأس المال للبنوك المصرية؟ الهدف من البوست هو تسهيل قراءة تقرير مؤسسة فيتش الاخير عن البنوك المصرية. اذا، ٢. و حتي يستقر النظام، ٣. و لكن استقرار سعر الصرف + عدم الالتزام بسياسة نقدية و مالية متحفظة لأسباب سياسية و اجتماعية مثلاً don't mix. ١. تحرير سعر الصرف لا يعني سقوط حر لسعر الصرف ٢. لا غني عن تشديد السياسة النقدية و المالية عند اتخاذ القرار ٣. الأثر علي التضخم عادة ما يكون محدوداً لان اسعار السلع و الخدمات كانت مسعرة بسعر السوق الموازي اصلاً ٦. التواصل مع المجتمع هام جداً جداً ٧. و اخيراً، محاولة السيطرة بالقوة علي العرض و الطلب لا ينجح ابداً - قولوا واحداً. الاستنتاجات ١. الارتفاع في معدلات النمو في السيولة المحلية خلال الاشهر الـ ٧ للاولي من ٢٠٢٢ يعزي الي عامل رئيسي و هو النمو المتسارع في الإقراض للحكومة من قبل البنوك و البنك المركزي. ٢. هذا النمو في إقراض الحكومة هو ظاهرة متكررة خلال اوقات الأزمات (مثل ٢٠١١ الي ٢٠١٦) او ٢٠٢٠ (كورونا) و يشير الي ام السياسة المالية في مصر - كما هي في معظم دول العالم - تهدف الي تخفيف حدة الصدمات Countercyclical fiscal policy ٤. و اخيراً، فإن النمو التسارع في القروض الشخصية نسبة لقروض القطاع الخاص يعد ظاهرة غير صحية في نظري لأنه يشير الي نمو في الاستهلاك اعلي من النمو في الإنتاج خاصة أن معظم القروض الشخصية تتجه بالفعل للسلع المعمرة المستوردة و السيارات. مقترح لصانع القرار الاقتصادي في مصر Targeting the current account balance ب. صادرات و واردات خدمية ج. دخل اولي - Primary income مثل فوائد الدين الخارجي و تحويلات ارباح شركات اجنبية عاملة في مصر العجز في ميزان المعاملات الجارية = صافي تدفقات 0 و ده منطقي و واضح و لكن العجز في الميزان له مدلول اكثر اهمية بل ذو اهمية قصوي. ٢. العجز في ميزان المعاملات الجارية = أنفاق محلي دخل قومي Domestic expenditure National income دخل محلي = دخل من داخل مصر فقط أنفاق محلي = أنفاق استهلاكي + أنفاق استثماري من قبل الافراد و الشركات و الحكومة داخل مصر مثلاً، في سنة ٢٠٢٠/٢١ بلغ العجز ١٨. ٤ مليار دولار و دي سنة واحدة بس. ٤. اذا، بما ان مشكلة مصر الرئيسية هي ارتفاع الدين الخارجي و ازدياد جدول السداد نتيجة العجز المتراكم في ميزان المعاملات الجارية، و في رأيي، هو أفضل كثيراً من استهداف سعر الصرف او التضخم لان هذه المسنهدفات يتم تحقيقها ضمناً عند استهداف حد أقصى للعجز كالاتي: لو أنفاق = دخل، عجز في الميزان = 0 و بالتالي الإنتاج يكفي الحاجة و التضخم هيبقي ضعيف جداً. لو عجز في الميزان = او قريب من 0، لا ضغط علي العملة نظراً لان تدفقات الدولار = مدفوعات الدولار و سعر الصرف هيستقر كدة كدة. كلمة اخيرة. مش لازم يبقي الميزان = 0 و لكن ممكن يبقي عجز قليل (حوالي ١ الي ٢% من الـ GDP) ليكون من السهل تمويله من موارد مستدامة مثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

How do treasury inflation protected securities (TIPS) work? ١. تذبذب سعر الخامات مقارنة بثبات سعر المنتج التام لفترة طويلة نظراً للبيع بالتقسيط او نظام الحجز المحدد السعر (مثال: عقار و سيارات) ٢. تذبذب سعر الخامات مقارنة بثبات سعر بيع المنتج محلياً لخضوعه التسعير الإداري (مثال: دواء) اذا، و ما يهمنا الاتي: ١. فتح أسواق خارجية = اقتصاديات حجم = تنافسية سعرية ٢. تصدير نصف الإنتاج = تحوط طبيعي ضد ضعف سعر الصرف التحول من سعر صرف ثابت الي سعر صرف حر اكبر بكثير من مجرد بذبة سعر الصرف او توقع هو رايح فين او جاي متين. هو تحول من اقتصاد انتهاز فروق اسعار (price arbitrage) الي اقتصاد يقوم علي قيمة مضافة حقيقية (value added). ٤. واسعة النطاق تم اتخاذها خلال الـ ٣٥ يوماً وما زالت تتقدم ان موافقة المجلس التنفيذي على قرض الحدث و بدء انطلاقة في أزمة الولايات المتحدة وبدأت وشيكة (ان شاء الله). 2.

تفعيل مبادرات كبيرة خاصة بتمويل بعض تشرين الأول/أكتوبر بأسعار فايدة تفضيلية ونقل بعضها لتبعية الوزارات القضائية ووزارة المالية وهذه كانت خطوة قوية جداً لازالة تشوه في السياسة بشكل مؤكد، 3. الموافقة على الصيغة النهائية لسياسة ملكية

الدولة وهو أيضاً من الضروريات لعودة القطاع الخاص للاستثمار بعد غياب قارب الـ ١٠ سنوات، 4. والأهم تجديد عدد من الوديع الخليجي قبل ميعاد استحقاقها خلال الساعات الماضية والسبب وراء هذه السرعة في القضاء على تحديد حجم التمويل في 2023 بشكل أكبر لا تقبل اللبس حتى يتسنى للمجلس التنفيذي علي القرض بدون التخوف من مفاجآت غير معروف تثمتمثل في تجديد الودايع. من المتوقع ان شاء الله ادراج اسم مصر في جدول وبالتالي المجلس التنفيذي خلال الأيام القادمة. و بالتالي، ظهرت عقود الـ futures و التي تتداول علي بورصات عالمية (و ليست عقود ثنائية) و الاهم انها تلزم كل من الطرفين ان يحول وديعة نقدية – initial margin – الي طرف ثالث تابع للبورصة لضمان حق الطرف الكسبان في الاتفاق بصورة يومية طبقاً للتغيير في سعر السلعة محل العقد. مثله علي سبيل المثال لا الحصر. + تكلفة متغيرة مرتفعة مثل حديد و اسمنت و سيارات و اسمدة و تكرير و بتروكيماويات و دواء = business يتطلب حجم مبيعات ضخم، سعر منتج منافس و عدد قليل من المنافسين حتي يتمكن كل لاعب ان يحصل علي حصة سوقية كبيرة لتغطية التكاليف الثابتة. هذا النموذج ينتج عنه ما يسمى الـ natural monopolies و هو الأكثر عرضة لخطر الخسارة و الإفلاس في فترات الركود. ٢. استثمار راس مال ضخم في البحث و التطوير و لكن تكلفة متغيرة قليلة جداً (معظم شركات التكنولوجيا خاصة الـ software). البحث و التطوير و حقوق الملكية الفكرية يمثلان حاجز زمني مؤقت ضد المنافسين و التكلفة المتغيرة المنخفضة = ارتفاع حاد في الأرباح بعد الوصول الي حجم مبيعات يغطي التكلفة الثابتة. ٣. نموذج الهوامش او ما يعرف بالـ spread business مثل البنوك و شركات السمسة و التسويق العقاري و تجارة الجملة و التجزئة. يعتمد العمل علي حجم اعمال ضخم و دورة راس مال سريعة و هامش ربح قليل. في التجارة، ٤. الزراعة و هي من أكثر الأعمال خطورة نظراً لان الفارق الزمني بين ضخ راس المال العامل و جني الأيراد طويل و غير مضمون إلا في وجود آلية تحوط سعري مثل الـ futures او الـ options. القدرة التسعيرية تكاد تكون منعدمة لان المنتج النهائي منتج سلعي ليس به ميزة عن غيره. يتجه الكثيرون في هذا القطاع الي اضافة قيمة عن طريق التجفيف و التعليب و خلافه لزيادة الأرباح. ٥. المقاولات و هو نوع من الـ spread business و لكن يعتمد بصورة اساسية علي سابقة الأعمال للمقاول و علي ادارة التكاليف و علي ابرام عقود معقدة مع العميل سواء حكومة او قطاع خاص لضمان الحقوق عند التسليم. قليل الاستثمار في التكاليف الثابتة، يتعرض الكثير من المقاولين الي مشاكل سيولة نظراً لتأخر العميل في السداد. ٦. الطرق و الكباري و الممرات المائية و الجراجات و هي كلها مشاريع مربحة جداً بعد تغطية الاستثمار الأكبر في الانشاء. لا تتكبد الشركة او الحكومة تكاليف متغيرة سوي صيانات دورية و تأمين و خلافه. أبرز مثال هو قناة السويس حيث الأيراد = تقريباً صافي الأرباح لان التكاليف المتغيرة تقريباً صفر. اذا، انك داخل علي ما تعرف بالخطوة التالية للقرض او قرض بتترفع الفائدة بتاعته كل سنة لان القيمة الاصل بتتناقص و قيمة الفائدة. فإذا كان الأمر يتعلق بالحصول الجمركية، فالأفضل رفع سعر المحروقات لتعويض الفاقد من الحصول الجمركية. و حينها، سيعكس سعر السيارة في مصر سعرها العالمي المنخفض و سعر الوقود في مصر سعره العالمي المرتفع و نبقى حلينا تشوهين بحجر واحد. 4 multipliers you must know ده عامل بالظبط زي تقييم شركتين ارباحهم واحدة في ٢٠٢٢ بس معدل النمو في ارباحهم مختلف تماماً علي المدى الطويل. السيناريو المثالي هو أن تقوم بالإصلاحات أثناء فترة الاسترخاء و ليس فترة الضراء بحيث تتمكن الدخول الاسمية الأعلى من تحمل أسعار أعلى. ومع ذلك لا يزال يتعين علينا رفع الأسعار. التداول و انخفاض معدل الفائدة المطلوب لان المستثمر قادر علي تسييل الأصل في اي وقت. و بالتالي، فهذه الحقيقة تفسر ما ينتقده الكثيرون من فرحة بنجاح الاقتراض الخارجي. وعلشان كده: الدين الخارجي في حد ذاته لا يعني الكثير الا لما اعرف جدول السداد و الناتج المحلي الاجمالي في حد ذاته لا يعني الكثير الا لما اعرف مستوي "فائض الدخل – او معدل الادخار" هنا يواجه البنك المركزي و الحكومة مساريين لا ثالث لهما: اولاً، الاستمرار في استخدام المادة الخام المغشوشة لدعم نمو غير مستدام – وقتي – لارضاء الرأي العام: يصدر البنك المركزي النقد بدون وجود غطاء دولاري عن طريق شراء اذون الخزانه كماده خام بديله أو مغشوشه، و يستمر هذا السيناريو حتي يفقد المواطن الثقة في العملة المحليه و القطاع البنكي و تبدأ عملية دولره و شراء للاصول الثابته اسعه النطاق للتخلص من النقد المحلي قبل انهياره بالكامل. ثانياً، يتوقف البنك المركزي عن اصدار النقد لتمويل عجز الحكومه حتي يحدث شح في السيوله و تباطوء او توقف تام في الخطوات من ٢٦ الي ١٠ لوقف نزيف الاحتياطي و استقرار سعر الصرف، و بما ان البنك المركزي توقف عن اقتراض الحكومه، فاول خطوه في الاصلاح او الخطوه الموازيه هي خفض عجز الموازنه حتي لا تضطر الحكومه الي الاقتراض المفرط في المقام الأول. تتوجه كل طاقات البنك المركزي و الدوله الي دعم التصدير و دعم البديل المحلي للسلع المستورده حتي تتوفر المادة الخام الأصليه الازمه لاصدار النقد و دعم النمو المستدام مره أخرى. لا بديل للماده

الخام الأصلي لإنتاج الجنيه المصري النسبه الذهبية Golden Ratio السؤال هو ليه الرقم ده بالذات؟ فلو فيه ١٠ جنيه مطبوعه مقابل كل دولار يبقى سعر الصرف = ١٠، مثلاً، في معظم الدول الناشئه، اذاً، لمن يسأل عن سعر الصرف رايح فين، فكر في (١) معدل النمو في الاحتياطي النقدي لدي البنك المركزي و (٢) معدل النمو في ن١ - M1. يعني البنك المركزي مش يبسط جنيهاً الا لما تكون مدعومه بدولار، يبقى سعر الصرف هايستقر ان شاء الله. شراء اذون الخزانة - لتمويل عجز الحكومه و الهيئه. هذه الجنيهاً الغير مدعومه بتدفقات دولاريه (الماده الخام الاصليه) ستنفق علي شراء دولار من الاحتياطي الاجنبي لشراء مواد بتروليه حتي نفاذ الاحتياطي الاجنبي وانهيار سعر الصرف و العوده الي خيار الاصلاح الشامل مره اخري و لكن في وضع تفاوضي لا يختلف كثيراً عن وضع اليونان مع الإتحاد الاوروبي و صندوق النقد الدولي، و اخيراً، الاختيار هو اختيار ما بين (١) إستئصال الخلل المالي في مؤسسات الدوله للأبد أو (٢) الإستمتاع بإستقرار زائف عن طريق تمويل العجز بالمزيد من الديون و المنح حتي تأتي لحظه مواجهه الحقيقه و عندها سيكون الخيار الوحيد هو اجراء نفس الاصلاحات الحاليه و لكن بدون أي قدره تفاوضيه و في وضع اجتماعي و اقتصادي و سياسي لا يود احد مجرد تخيلَه - لا قدر الله. علاقه سعر الصرف بالتضخم و عجز موازنه الدوله و الانتاجيه - بالبلدي ١١- يبغي المشكله ليها ثلاثه وجوه ١- معدل التضخم في امريكا ٢- معدل التضخم في مصر ٣- سعر الصرف انا اعرف اتصرف في الاتنين الاخرانيين بس مش هاعرف اتحكم في معدل التضخم في امريكا - اللي هي بتحاول "ترفعه" بقالها ١٠ سنين و مش عارفه طبعاً لان الامريكان مش فاهمين اقتصاد كويس زي مصر كده - او مال اتاخروا ١٠ سنين ليه و لسه محتاسين؟ اكيد ناس ضايعه. ما علينا بامريكا و خليني في مصر. علشان اتصرف صح لازم اعمل ال٣ حاجات دول في الامد القصير جداً - يعني حوالي ٦-١٢ شهر اولاً، اخلي سعر الصرف يطلع من ٦ ل١٢. ساعتها الامريكاني ممكن يستورد ثاني لان الدولار بييجيب ١٣ جنيه و ال١٢ جنيه بتجيب السلعه علي بعضها زي زمان فممكن يستورد من عندي ثاني و لو طبعاً خيلتوا سعر الصرف ١٥ او ١٦ يبقى احسن و احسن لاني هابقي ارخص منه. ثانياً، علشان اضمن ان ضعف سعر الصرف لا يؤدي الي تضخم مزمن - كأني عالجت المشكله بمشكله - بارفع سعر الفايده بقوه علشان اسحب سيوله لغايه ما معدل التضخم في مصر يقرب من اللي في امريكا ثالثاً، و ده سببه حاجتين رئيسيتين - سياسه الحكومه في الصرف و الانتاجيه صرف الحكومه ١- صرف الحكومه الزايد عن ايراداتها خلاها تضغط علي البنك المركزي في مرحله من المراحل علشان يوفر سيوله تعرف تصرف منها - فلما الحكومه استلفت الفلوس من البنك المركزي علشان تدفع مرتبات و تعمل مشاريع، دخل الناس زاد برغم ان انتاجهم مزادش و بالتالي ضغطوا علي سعر المنتجات المتاحه في السوق - زي سعر العقارات مثلاً - و كمان استوردوا اكثر من الطبيعي لان زي ما قولنا المستورد كان ارخص. احنا في مرحله اصلاح العجز ده دلوقتي الانتاجيه - مش الانتاج - فيه فرق كبير قوي انتاجيه مش معناها خالص زياده الانتاج. كلمه انتاجيه معناها - كميه الانتاج او قيمته مقابل تكلفه انتاجه. يعني بالعربي ممكن ادفع لعامل ١٠٠٠ جنيه في الشهر علشان يحضر عصير برتقال و يبيعه للناس. لو عصر ٢٠٠ كبايه في الشهر، مش هاقدر ابيع الكبايه باقل من ٥ جنيه علشان اغطي مرتبه بس. لكن لو تعب شويه و نظم الشغل و عرف يعصر ١٠٠٠ كبايه بدل ٢٠٠، ممكن ابيع الواحد ب٢ جنيه بس - يعني سعر اقل ٦٠٪ - و هاغطي تكاليفه و اكسب كمان ١٠٠٠ جنيه علشان اتوسع كل مشاريع البنيه التحتيه زي مشاريع الغاز و الكهرباء و قانون الاستثمار و التعليم هدفها ده - ان العامل المصري بدل ما ينتج كبايه برتقال في اليوم يبقى عنده مصنع و معدات و مكن و طاقه يعرف ينتج بيهم ١٠ كبايات في الساعه - و ده هو اساس الاصلاح الاقتصادي ميزان المعاملات الجاريه ٢- الاله في التحليل من قياس حجم الفائض او العجز هو فهم ارتباط مفهوم الصادرات و الواردات و ميزان المعاملات الجاريه ككل بالمفهوم الاشملي و هو الدخل القومي و الانفاق المحلي، ٣- فالمبدأ في منتهي البساطه: فكل انتاج يولد دخل لعوامل الانتاج مثل اجر للعامل و صافي ربح للمساهمين. اذا فالدخل = قيمه الانتاج سواء الانتاج تم بيعه في مصر(سوق محلي) او خارج مصر (تصدير) ٤- طيب بناء علي ٣،